استخدام الاستثمار العام

فى تنمية العمالة فى الاقتصاد كثيف العمل

الدكتورة منى الطحاوى(*)

تواجه البلاد النامية التى يتواجد فيها فائض عمل كبير بمشكلة ملحة هى : كيفية رفع مستوى العمالة لامتصاص هذا الفائض وتخفيض معدلات البطالة .

هذه المشكلة تجد سببها فى الهيكل الداخلى للاقتصاد النامى ، فهو يتكون من قطاعين أساسيين : قطاع زراعى مازال يطبق الطرق البدائية فى الزراعة ويعانى من تكدس الأيدى العاملة فيه وضعف انتاجيتها ، وقطاع صناعى متقدم نسبيا يستخدم طرقا انتاجية أكثر تطور ، وهو يجتذب الأيدى العاملة فى الريف نظرا لارتفاع مستويات الانتاجية والأجر بالمقارنة بالقطاع الزراعى ولكنه فى نفس الوقت لايستطيع أن ينمو بالسرعة الكافية التى تجعله يوفر فرص عمالة واسعة لامتصاص الأيدى العاملة النازحة من الريف الى المدينة . وهذا يرجع الى نقص رأس المال المتاح وعدم كفايته لخلق الأعمال الاضافية اللازمة من جهة ، ومن جهة أخرى الى انخفاض مستوى الطلب الكلى فى البلاد النامية نتيجة لتضافر عوامل عديدة ومن ثم انخفاض مستوى الطلب على العمل .

(*) مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة .

من هنا تأتى أهمية تدخل الدولة من خلال الاستثمارات العامة كوسيلة لتعويض نقص رأس المال الخاص ، وخلق عمالة جديدة سواء فى المشروعات المستحدثة والمستفيدة من الاستثمار العام (العمالة المباشرة) أو فى المشروعات المتكاملة معها (التى تزودها بمدخلاتها أو تستخدم مخرجاتها كمستلزمات انتاج فيها) وكذلك المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية (العمالة غير المباشرة) فالأيدى العاملة الجديدة فى مشروعات الاستثمار العام تخلق طلبا اضافيا على سلع الاستهلاك ، وهذا يشجع على زيادة الانتاج فى المشروعات المنتجة لتلك السلع ويستتبع ذلك زيادة توظيف العمل بها .

ولكن مدى قدرة الاستثمار العام على خلق العمالة يتوقف على :

طريقة تمويل الاستثمار ـ مرونة عرض السلع الاستهلاكية فى الاقتصاد ـ نمط توزيع الاستهلاك بين السلع المحلية والمستوردة ـ وأيضا الفن الانتاجى المستثمر فيه .

* لو نظرنا للنقطة الأولى سنجد أن تمويل الاستثمار العام عن طريق الضرائب يخلف اثار انكماشية على الاستهلاك الكلى ، نظر لانخفاض طلب الأفراد نتيجة لانخفاض الدخل الممكن التصرف فيه (بسبب الضرائب المباشرة) أو ارتفاع الأسعار (بسبب الضرائب غير المباشرة) وكلما كان الميل الحدى للاستهلاك مرتفعا كلما كان التأثير السلبى للضريبة المباشرة على الاستهلاك أقوى ، وكلما ارتفعت مرونة الطلب السعرية للسلع الاستهلاكية كلماتزايد تأثير الضريبة غير المباشرةعلى حجم الاستهلاك .

فكأن تمويل الاستثمار العام عن طريق الضرائب يمكن أن يضعف العمالة الاضافية فى المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

أما التمويل عن طريق القرض العام فهو قد يعرض الاقتصاد لخطر التضخم أو عجز الميزانية نظرا لتزايد الاستهلاك نتيجة له بشكل

يجاوز العرض المتاح • ولكن قد يصحب التمويل باستخدام الضرائب آثرا وخيمة كذلك اذا عمد الأفراد الى تخفيض مدخراتهم لمواجهة الضرائب الاضافية بدلا من تخفيض الاستهلاك أو اذا كان الطلب الجديد المتولد من الأجور الاضافية كبيرا بحيث يعوض الانخفاض فى الاستهلاك المترتب على الضرائب ويسمح بزيادة ملموسة فى حجم الاستهلاك الكلى •

* وبالنسبة لمرونة عرض السلع الاستهلاكية فان ارتفاع هذه المرونة يجعل فى الأماكن الاستفادة من الزيادة فى الطلب فى شكل توسع كبير فى الانتاج والعرض ، ولكن انخفاض مرونة العرض يجعل أثر زيادة الطلب ينصرف الى الأسعار فتصبح الاثار التضخمية المصاحبة كبيرة •

* كذلك كيفية توزيع الطلب الاستهلاكى بين السلع المحلية والمستوردة تمارس تأثيرا واضحا على العمالة الجديدة فى مشروعات السلع الاستهلاكية فاذا كان المستهلك يعتمد على السلع المحلية فى اشباع حاجاته فهنا سيتجه أثر الزيادة فى الطلب الى الانتاج الداخلى وبالتالى العمالة فلا ترتفع الأسعار أو ترتفع بمعدلات بسيطة ، أما اذا كان الطلب الاستهلاكى يغطى أساسا عن طريق السلع المستوردة ففى هذه الحالة يضعف تأثير اللطب الاضافى على الانتاج والعمالة فى الاقتصاد •

* وفيما يتعلق بالفن الانتاجى فان الدولة تواجه وهى بصدد تخصيص الاستثمارات العامة باختيار دقيق بين نمطين مختلفين تماما : نمط كثيف العمل ونمط كثيف رأس المال •

الأول يوفر فرص واسعة للعمالة فى المدى القصير ويستطيع امتصاص أعداد كبيرة من الأيدى العاملة ولكنه لايحقق معدلات عالية للنمو •

أما النمط الثانى فهو وان كان لايستوعب الا كميات قليلة من العمل

فى المدى القصير الا أنه يكفل النمو السريع للاقتصاد ويساهم ــ فى المدى الطويل ــ فى زيادة العمالة بمعدلات أكبر من تلك المعدلات الممكنة فى ظل الفن الانتاجى كثيف العمل •

لاشك ان الفن الانتاجى كثيف العمل هو الأنسب فى الاقتصاديات وفيرة العمل اذا نظرنا للمدى القصير ، ولكن فى المدى الطويل ترجح كفة الفن الانتاجى كثيف رأس المال •

اذن الاختيار هنا هو فى واقع الأمر اختيار بين الحاضر والمستقبل ويتحدد فى ضوء ظروف وامكانيات البلد النامى ومدى قدرته على تحمل الأعباء والتضحيات المترتبة على كل من النمطين •

ونشير الى أن المفاضلة بين النوعين من الفن الانتاجى يجب أن تتم استنادا الى المزايا والتكاليف لكل منهما ليس فقط القابلة للقيـــاس ولكن أيضا غير القابلة للقياس ، فيجدر بنا ألا نهمل تلك المزايا التى يمكن أن تعود على المجتمع وتلك الأعباء التى سيتحملها المجتمع من وراء تطبيق كل منهما •